ثنائية القصدية والإفادة في تحليلات ابن الحاجب (ت٦٤٦ هـ) النَّحوية

أ. م. د. رياض عبود إهوين
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
riyadhaboodh79@uomstansiriyah.edu.iq

تاريخ الاستلام:١٨/١٠/٢٠١٨
تاريخ القبول:٢٤/١٢/٢٠١٨

الملخص:

يؤكِّدُ هذا البحث سعة الخطاب النحوي القديم في استيعاب المنهج التداولي الحديث، ويشير في الوقت نفسه إلى أن النحو العربي ليس مجرد قواعد شكلية تناوب النحويون على وضعها وصياغتها؛ بل إنَّ لتفكير النَّحويين أثراً كبيراً في تحديد المعنى؛ لذا فالهدف من هذا البحث هو إظهار رقي التفكير النَّحوي لدى ابن الحاجب في رسم ملامح النَّحو وتقعيد أحكامه وقواعده، فقد كان صاحبنا حريصاً جداً على أن يؤدي الخطاب النَّحوي مقاصد المتكلم إلى مخاطَبه، وفي الجهة المقابلة تتحقق الإفادة ليستمر التَّواصل اللُّغوي بينهما، وهكذا ترى – أيُّها القارئ الكريم – أنَّ ثنائية القصدية والإفادة ضابطاً استعمله النَّحويون القدماء قبل أن تكون مبحثاً مهماً في الدرس التَّداولي.

الكلمات المفتاحية: القصد ، الافادة ، التحليل

Duality of Intentionality and Benificity of the Grammatical Analyses of IbinAlHajib(d. 646 h)

Asst .prof .Dr. Riyadh AboodEhwain
Al-Mustansiriyah University
College of Arts
riyadhaboodh79@uomstansiriyah.edu.iq

Received:18/10/2018
Accepted:24/12/2018

Abstract

This paper addresses the issue of the width of the traditional grammatical discourse in embracing the modern pragmatic approach Besides, it refers to the fact that Arabic grammar is not mere a collection of formal rules alternately introduced and discussed by Arab grammarians, but the grammarians' thinking has a great effect in limiting meaning Therefore, the aim of this paper is to shed light on the mature thinking of IbinalHajib drawing the guidelines and the rules of grammar He was very keen to see the grammatical discourse fulfilling its goals as initiated by the speaker In addition, this serves the communication between both This has proved the double benefit and intention that the traditional grammarians had used before it has recently become of much interest in pragmatics .

Key Words: Analysis, Benificity, Intentionality

المقدمة :

نحاول أن نقدم في هذا البحث تحليلات تداولية في الأفكار والرؤى النَّحوية لدى ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) وذلك بالاعتماد على ثنائية " القصد والإفادة"؛ ذلك أنا نحسب أن هذه الثنائية معياراً ضرورياً في تقعيد الأحكام النَّحوية، أو في أقل تقديرٍ قراءتها به، إذ نشعر أن النَّحويين العرب القدماء كانوا على درايةٍ تامةٍ بتلك الثنائية وإنْ لم تأخذ صفة النَّظرية أو العمومية، ولولا أنَّهم قد ركنوا إلى بعض الأسس التي قيدت النَّحو العربي في بعض مسائله بالشكل؛ لكنا قد رأينا تلك الثنائية تظهر بنحوٍ أكثر وضوحاً ودقةً في مسائل النَّحو العربي وأحكامه وقواعده، وإنا لنستعين هنا بمفاهيم الدَّرس التَّداولي إيماناً منا بأن مبادئ اللسانيات التداولية الحديثة المعاصرة قد مارس أعمالها ومناهجها علماؤنا القدماء وفي مقدمتهم النَّحويون، ونحن نرى أنّ استلهام النَّظريات اللّسانية الحديثة في تراثنا اللُّغوي أو النَّحوي القديم أكثر إنصافاً، وأحسن فائدةً، كما سترى ذلك – أيُّها القارئ الكريم- في السطور الآتية.

المطلب الأول: القصدية، مقاربة في البحثين التَّداولي والنَّحوي:

ليست القصديةُ مجردَ مبدئ أو جزء في المنهج التَّداولي؛ بل هي في الأساس معيارٌ رئيسٌ فيه، فقد عرَّف جورج يول التَّداولية بأنها: ((دراسة المعنى الذي يقصده المتكلمُ)) (يول، ٢٠١٠ ، ص١٩) (Yol,2010,p19)، فهذا التَّعريف ينسجمُ تماماً مع الرؤية التي نودُّ عرضها في هذا البحث، كما سيتضح لنا ذلك لاحقاً، وترتبط القصدية في الأصل بالجانب الفلسفي العقلي، غير أنّ تيار فلسفة اللُّغة العادية المتمثل بـ(فتنغنشتاين، أوستين، غرايس، ستراوسون، سيرل) استعملوها في فهم كلام المتكلم، وتحليل العبارات اللُّغوي ة، فأعطوا للمتكلمين ومقاصدهم مكانةً محوريةً عند تفسير المعنى، بخلاف النّظريات الصورية للغة (دلال ،٢٠١٠،ص٦٤) (Dalal,2010,p64) ويتجلى اعتماد اللسانيات التَّداولية للقصدية في الربط بين التَّراكيب اللُّغوي ة، ومراعاة قصد المتكلم في مقام مُعيَّنٍ، فالخطاب اللُّغوي لا يتحدد معناه من دون معرفة قصد المتكلم؛ فإذا فُصل عن المتكلمين، وظروف تشكله، فإنه سيحلق في فضاءٍ فسيح من التَّأويلات والاحتمالات، غير منتهية عند حدود معينة(ايكو ، ٢٠١٤، ص٤٥) (Eko,2014,p45) ،(الدنيناوي ،٢٠١٦، ١٣٠) (Aldinanwy,2016,130)، وهكذا تبرز القصدية مرتكزاً وعماداً لمفاهيم المنهج التّداولي، وتأخذ فيه دلالتين رئيستين نذكرهما على النَّحو الآتي:

١- **القصدية بمفهوم الإرادة:** ويُراد بها أنَّها تؤثر بمعنى إرادة فعل الشيء في الحكم على الفعل نفسه، فتصبح الأفعال تابعةً للمقاصد الباطنة لدى المتكلم، مثال ذلك: حينما ينوي المتكلمُ أنْ يدفع الصَدَاق إلى المرأة ؛ فإنه يأخذ حكم الزوج، أما إذا كانت نيته عدم الوفاء فإنه يتصف بحكمٍ آخر، وكذلك إذا استدان ديناً فنَوَى أن لا يسدد ما في ذمته، فإنه يُعدُّ سارقاً أي: إنَّ التَّلفظ بالخطاب ليس عملية تصويت بالمنطوق فحسب؛ لأنَّه لا يمكن الحكم بوجود التَّلفظ إلا بتوفر إرادتين: إرادة التكلم باللفظ اختياراً، وإرادة موجبه(الشهري،٢٠٠٤،ص١٨٩-١٩١) (Alshahery,2004,p214) (عبدالرحمن،٢٠٠٦،ص٢١٤)(Abdulrahman,2006,p214) .

٢- **القصدية بمفهوم المعنى:** لا يمكن أن نصل إلى قصدية المتكلم ما لم نتعرف على المعنى كمرحلةٍ أولى، وفي مرحلة أخرى من الاستعمال يتفق ((المعنى مع المقصد إذا ما ا استُعمل اللفظُ في معناه الحقيقي، وفي هذا الحال فإن

الاتفاق يكون في الذات فقط أما في الاعتبار؛ فإنه معنى من حيث كونه نتاجاً للوضع اللُّغوي ، ومقصدٌ من حيث كونه نتاجاً للاستعمال والقرائن التَّخاطبية)) (علي ، ٢٠١٦، ص٩٣-٩٤) (Ali,2016,p93-94)، وهنا تتضافر القصدية مع المعنى، فتجذبه من حقل الدَّلالة - بوصف المعاني تُدرس في علم الدّلالة- إلى حقل التَّداولية - بوصفها وعاءً لدراسة المقاصد- حيث ارتباط المعنى بالاستعمال اللُّغوي ، والغاية هي الكشف عن مقاصد المتكلمين، فيكون المعنى عاملاً مؤثراً في إيضاح تلك المقاصد وبيانها، وحينئذٍ ندرك حقيقة المقاصد فيما إذا كانت صريحة ظاهرة، أو إذا ما كانت خفية مضمرة.

ونجد القصدية - بهذا الوصف التّداولي- نظريةً متكاملة الأبعاد في الدَّرس اللُّغوي والنّحوي العربي القديم؛ وذلك لأنَّ ((التّداولية بمقولاتها ومفاهيمها الأساسية كسياق الحال، وغرض المتكلم، وإفادة المخاطَب يمكن أن تكون أداةً من أدوات قراءة التَّراث اللُّغوي العربي في شتى مناحيه، ومفتاحاً من مفاتيح فهمه، بشرط كفايتها الوصفية والتفسيرية لدراسة ظواهر اللُّغة العربية، فمن الواجب تتبع الظاهرة اللُّغوي ة بكل معطياتها، معنى ذلك حاجتنا إلى تكثيف الجهود للكشف عن الوجه الآخر للفكر العربي تعميقاً وإثراءً وتأصيلاً)) (الكريم ، ٢٠١٤، ص١٢٤) (Alkareem,2014,p124)، فلم يكن اللُّغوي ون والنَّحويون العرب القدماء بعيدين عن دراسة المعنى في تحليل الجُمل، وتقعيد الأحكام اللُّغوي ة والنَّحوية، بل منهم – كما سنلحظ عند ابن الحاجب- مَنْ كان على صلة وثيقة بمعاني الكلام وأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطرائق الاستعمال اللُّغوي وأحواله ، والعلاقة بين المتكلم والمخاطَب، فضلاً عن أثر ملابسات التَّخاطب في هذه العلاقة، وهذا يُعدُّ من مظاهر العبقرية عند علمائنا العرب القدماء – رحمهم الله تعالى- ؛ إذ إنَّهم لم يفهموا أنَّ اللُّغة منظومة من القواعد المجردة فحسب؛ بل إنّهم فهموا منها أيضاً أنّها لفظٌ معينٌ يؤديه متكلمٌ معينٌ في مقامٍ مُعيَّنٍ لأداء غرضٍ تواصليٍ معينٍ (صحراوي، ٢٠٠٥، ص١٧٤) (Saharawy,2005,p 174).

ونشير هنا إلى أنَّ الخطاب اللُّغوي والنَّحوي لابن الحاجب يُعدُّ خيرَ مصداقٍ لما قلناه؛ فقد كان ابن الحاجب كثيراً ما يُعنى بالعلاقة بين المتكلم والمخاطَب، وسياق الحال المصاحب للحدث اللُّغوي ، فكان من نتاج ذلك الاعتناء أنَّه أخضع المسائل اللُّغوي ة والنَّحوية إلى سياق استعمالها على مستوى التَّخاطب، وحينئذٍ اهتم بالقصدية من حيث هي مفهوم تداولي، وهو ما سنحاول أن نكشف عنه على وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: القصدُ واستقامة المعنى .

يبحث ابن الحاجب دوماً عن استقامة المعنى، وقد شكلت القصديةُ معياراً رئيساً اعتمد عليها في توجيه الأحكام اللُّغوية والنَّحوية، فبين عبرها أنّ الجملة تكون ذا معنى مستقيمٍ بوساطة الكشف عن اتجاه القصدية في الخطاب، وهو يكون نحو المتكلم بالدرجة الأساس ، فمن ذلك حديثه أنَّ في قول المتكلم "ما تأتينا فتُحدِّثنا" معنيين: ((أحدهما: جارٍ على قياس أخواته، وهو الذي ابتدأ به على أن يكون الأول سبباً للثاني، وانتفى السَّببُ فينتفي المُسبَّبُ وهو معنى قوله: " فكيف تُحدِّثنا"، والآخر: أن تقصدَ إلى أنَّ الفعل الثاني لم يحصلْ عُقيبَ الأول، فكأنه نفى وقوعهما بصفة أن يكون الثاني عُقيبَ الأول كما تقول: "ما جاءني زيدٌ وعمرٌو" أي ما جاءا بصفة الاجتماع، فيجوز أن يكون أحدهما جاء، فكذلك ها هنا يجوز أن يكون الإتيان وقع دون الحديث؛ إذ لم ينفِ إلا معاقبة الثاني للأول، فكأنه نفى الأول بصفة معاقبة الثاني له، لا أنه نفى كلَّ واحدٍ منهما)) (ابن الحاجب ، ٢٠١٣، ٢: ١٧) .

(Ibn Alhajib,2013,2:17)، يفسِّرُ ابنُ الحاجب في هذا النَّص قولَ المتكلم "ما تأتينا فتُحدِّثنا" على أساس استقامة المعنى، حيثُ الاعتمادُ على مبدأ القصدية، أما المعنى الأول ؛فإنَّ المتكلم قصد فيه الاستفهام الإنكاري، أي كيف تحدثنا وأنت لم تأتِنا؟ فالمعنى لو زرتَنا لحدَّثتنا، فأنت الآن نافٍ للزيارة، ومعلمٌ أنَّ الزيارة لو كانت لكان الحديث (يعيش ، ٢٠١٣، ٧: ٥٠) (Yaesh,2013,7:50)، أما المعنى الآخر ؛فيستقيم على قصد المتكلم أن ينفي وقوع الحديث، ولم ينفِ وجود الإتيان.

ومن ذلك أيضاً مجيء الصفة بعد أداة الاستثناء، يقول ابن الحاجب: ((ولم يحترزْ من الصفة وإنْ كان ما بعد إلا لا يكونُ منصوباً لقوله: "ما استُثني" وإذا كان صفةً لم يُستثنَ بها، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، لم يُقصَدْ إخراجُ الله من الآلهة، وإنَّما قُصِدَ الوصفُ والآلهة على حالهم، ولو قُصِدَ الإخراجُ بـ "إلا" لم يكن مستقيماً، وكان بمثابة قولك: "له عندي دراهمُ إلا درهماً")) (ابن الحاجب ،٢٠١٣، ص٣٢٧/٢) (IbnAlhajib,2013,p2/327) ينبه ابن الحاجب في هذا النَّص على ضرورة أن يكون اعتمادُ القصدِ عاملاً رئيساً في استقامة المعنى، فإن قُصدِ الاستثناءُ بما لا يجب أن يكون مستثنى – وهو الوصفُ كما في الآية الكريمة - كان المعنى غير مستقيم، وليست للكلام حينئذ أي فائدة.

ومن استقامة المعنى أيضاً مسألة تعلُّق الجار بالنَّفي في قوله تعالى: ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ۝٢ ﴾ [القلم: ٢]، يقول ابن الحاجب: ((الباء في: بنعمة ربك، متعلقة بالنفي لا بقوله: بمجنون؛ إذ لو عُلِّقَ به لكان المرادُ نفيَ جنون من نعمة الله وذلك غير مُستقيم من وجهين: أحدهما: أنه لا يوصَفُ جنون بأنه من نعمة الله. والآخر: أنه لم يُرَدْ نفيُ جنون مخصوص، وإنما أُريدَ نفيُه عموماً فتحقَّق أن المعنى: أنه انتفى عنك الجنونُ مطلقاً بنعمة الله، وعلى هذا يُحكم في التعلق، فإن صح تعلقه بالفعل وإلا عُلِّق بالحرف على ما تقرر)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ص٢٤١/١) (Ibn Alhajib,1989,p1/241)، فهذه المسألة في رأي ابن الحاجب لا يُحكَمُ عليها إلّا بتمحيص المعنى، والبحث عن استقامته، بوساطة اعتماد مبدأ القصدية، فتعلقُ الجار بالنفي يكونُ إذ قصدَ المتكلمُ نفيَ العموم لا الخصوص، وهذا القصدُ يراه ابن الحاجبُ هو المُرادُ في قوله تعالى: {مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُوْنٍ}، ففسَّر الآية من حيثُ استقامة المعنى في ضوء القصدية، أمَّا لو تغيَّر القصدُ إلى نفي الخصوص لم يتعلقْ الجار بالنفي، وذلك ((إذا قلت: ما ضربتُهُ للتأديب، فإن قصدتَ نفي ضربٍ معللٍ بالتأديب فاللام متعلقة بـ "ضربت" ولم تنفِ إلا ضرباً مخصوصاً، والتأديبُ تعليلٌ للضرب المنفي، وإن أردتَ نفي الضرب مطلقاً على كل حال، فاللام متعلقة بالنفي، والتعليل للنفي، ويكون المعنى: أن انتفاء الضرب كان من أجل التأديب)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ص٢٤٠/١)(Ibn Alhajib,1989,p1/240) ، وهكذا يتبين لنا أنَّ للقصدية عند ابن الحاجب أثراً كبيراً في تحديد استقامة المعنى في الخطاب اللُّغوي ، وقد استعان بها في الكشف عن المعنى المستقيم.

المحور الثاني: الاستلزام الحواري.

"بول غرايس" H.P.Grice فيلسوف من فلاسفة أكسفورد المتخصصين في دراسة اللُّغة الطبيعية، ألقى محاضراته في جامعة هارفارد عام ١٩٦٧م، وقد طبعت أجزاء مختصرة من هذه المحاضرات عام ١٩٧٥م في بحث له بعنوان: "المنطق والحوار"، وفيه بلور غرايس "مبدأ التعاون"، ويقصد به ذلك المبدأ الذي يرتكز عليه المتكلم للتعبير عن قصده، مع ضمان أن يكون المخاطَبُ قادراً على تأويله وفهمه، وصاغه كما يلي: "لتكن مساهمتك في المحادثة لحظة حصولها وفق ما يقتضيه هدف المحاورة اللُّغوي ة التي انخرطت فيها أو وجهتها المقبولة" (موشلر وريبول ، ٢٠١٠، ص ٢١٤) (Moshler,2010,p214)، ومن المفترض عادة أن تكون الجملُ التي نستعملها جملاً مفيدة ومناسبة للمقام، وقد صار هذا جزءًا مما بات يعرف بمبدأ التعاون اللازم للمحادثة، وحين يبدو الكلام غير مفيد، أو غير مناسب للمقام، فإنَّ المخاطَب يفترض أن عليه استنباطُ ما يردُّ به الكلام إلى حال "الإفادة" و"المناسبة".

وقد تفرّعت عن هذا المبدأ أربع قواعد رئيسة وهي (موشلر وريبول، ٢٠١٠،ص ٢١٤-٢١٥) (Moshler,Rebol,2010,p214-215) و (الخليفة ، ٢٠١٣،ص٢٨-٣٢) (Alkalifa,2013,p28-32):

١- قاعدة كم الخبر:

أ- لتكن إفادتك المخاطب على قدر حاجته.

ب- لا تجعل إفادتك تتعدى القدر المطلوب.

وتنص هذه القاعدة على أنَّ عملية التَّخاطب يجب أن تكون مفيدةً، وأن يكون الخطابُ دالاً على المطلوب، أي لا يفيد أكثر مما ينبغي، وقد يُتجاوَز عن تلك القاعدة عند الاستخفاف بها، أو استغلالها للتوصيل إلى استدلالات مضمرة.

٢- قاعدة كيف الخبر:

أ- لا تقل ما تعلم كذبه.

ب- لا تقل ما ليست لك عليه بينة.

وتنص على أن تتسم مساهمة المتخاطبين، بجانب الصدق عرضاً من المتكلم وإجابة من المخاطَب؛ فالأول في مقام يفرض عليه الإيمان بصدق قوله ليقابله صدق الإجابة، ويكون الطرفان على نحو من التَّفاهم والانسجام، ويُتجاوز مبدأ الكيف لقصدٍ كالتهكم والمزاح.

٣- قاعدة مناسبة الخبر أو ترابطه أو ملائمته:

- ليناسب مقالك مقامك.

وتدعو هذه القاعدة إلى أن يكون الكلامُ مناسبًا لموضوع الحوار وملائماً له، أي: يكون الكلام ذا دلالاتٍ مباشرةٍ وصريحةٍ، وغرضه أن تحقق أجزاء الخطاب الواحد توافقًا دلاليًا يحملها على عدم التَّعارض؛ فلا يكون

الخطابُ خطابًا؛ إذا كان أوّله لا يشبه آخره، تنافرًا وتعارضًا، ويُخرق هذا المبدأ للتّعبير عن قصدٍ مضمر كأن يكون التّأدب مثلاً.

٤ـ قاعدة جهة الخبر:

أ- لتحترز من الالتباس.

ب- لتحترز من الإجمال.

ج- لتتكلم بإيجاز.

د- لترتب كلامك.

وإذا انتهك المتكلم قاعدة من قواعد التعاون الغرايسي أدرك المخاطَب الذكي ذلك، وسعى للوصول إلى هدف المتكلم من هذا الانتهاك؛ لأنَّ وراء ذلك دلالة غير طبيعية، ومقاصد مضمرة، تُدرك بوساطة الاعتماد على مبدأ التعاون واحترامه، وهذه المقاربة التَّداولية قد وجنا صدىً لها في التَّحليلات النَّحوية عند ابن الحاجب، فمن ذلك حديثه عن " لا سيما" يقول فيها: ((لا ينبغي أن تكون "لا سيما" في الاستثناء؛ لأنَّ الاستثناء إخراج شيءٍ من شيءٍ، وإثبات ضد الحكم له، وهذا ليس كذلك، بل هو إثبات ذلك الحكم الأول بطريق الزيادة في معناه، مثاله قولك: " أحسن إليَّ القوم لا سيَّما عمرو" وإنما أورده لما كان بينهما مخالفة ما؛ لأن الثاني ثبت له زيادة، فكأنه غير الحكم الأول)) (ابن الحاجب ، ٢٠١٣، ٣٣١/١) (Ibn Alhajib,2013,1/331) ، يفرق ابن الحاجب في هذا النص بين الاستثناء و " لا سيما" فالأول يريد به المتكلم إخراج الشيء من محور حديثٍ يجري مع المخاطَب، كما في قولنا: "جاءني الأصدقاءُ إلا زيداً" أي إخراج زيد من الحكم الأول وهو مجيء أصدقاء المتكلم، وليس ذلك المعنى المقصود في "لا سيما"؛ إذ دلالتها إثبات محور التَّخاطب الأول وليس إخراجه منه، كما مثل في قوله: "أحسنَ إليَّ القوم لا سيَّما عمرو" فهذا يعني إثبات الإحسان من عمرو كما القوم، إلّا أنَّه قصد ها هنا تأكيد المبالغة بالإحسان من عمرو، وهذا إنّما حصل عن طريق " لا سيَّما" حيثُ إثبات الحكم بطريقة الزيادة في معناه، وهذا يُمثل خرقاً متعمداً لقاعدة كم الخبر في مبدأ التعاون الغرايسي التي تنص على أن تكون مشاركة المتكلمين ملتزمة بما هو مطلوب من معلومات.

ومن مواضع حصول الاستلزام الحواري المصدر المنصوب لتوكيد الغير، كما في قولنا: "هذا عبد الله حقّاً، والحقَّ لا الباطلَ"، وقد حلل ابن الحاجب ذلك بقوله: ((لأنَّ المخبرَ بشيءٍ عن شيءٍ يُحتمل أن يكون الأمرُ على ما ذكره، ويُحتمل أن يكون على خلافه، فإذا قال: حقّاً فقد ذكر أحد المُحتملَيْن، فلذلك كان توكيداً لغيره، وكذلك قولُه: " الحقَّ لا الباطلَ"... وشبهه، و "هذا زيدٌ غيرَ ما تقول"؛ لأن المخبرَ بقوله: "هذا زيدٌ" يجوز أن يكون موافقاً لقول مخاطَبه، ويجوز أن يكون مخالِفاً، فإذا قال: "غيرَ ما تقول" فقد جعله لأحد المُحتملَيْن فكان توكيداً لغيره)) (ابن الحاجب ، ٢٠١٣، ٢٠٠/١) (Ibn Alhajib,2013,1/200)، فهذا يعني أنَّ المتكلم لا يملكُ دليلاً يشيرُ إلى صدق ما يقول؛ فإذا قال: "حقّاً" فإنه يؤكد كلاماً يُحتمل أن يكون موافقاً للواقع، أو مخالفاً له، ونحمل المخالفة هنا على قصد الاستخفاف بمبدأ التعاون الذي وضعه غرايس، وذلك بخرق قاعدة كيف الخبر؛ إذ يجوز للمتكلم أن يجانب الصواب

في الحقيقة، في قوله: حقًّا أو الحقَّ ونحو ذلك، فيكون وراء تلك المخالفة المتعمَّدة قصدٌ مضمرٌ، كأن يكون المزاحُ بمخالفة ما أُخبرَ به، أو التهكم، ونحو ذلك من مقاصد يولدّها سياق التّخاطب.

ومن مواضع حصول الاستلزام الحواري عند ابن الحاجب قوله في فصل العطف: (("أو" و "إمَّا" و "أم" الثلاثةُ لإثبات الحكم لأحد المذكورَيْن من غير تعيين، وهو في " أو" و "إمَّا" ظاهرٌ، ألا ترى أنك إذا قلتَ: " جاءني زيدٌ أو عمرو" فأنت مُثبتٌ المجيءَ لواحدٍ منهما لا بعينه، ولا يلزمُ أن يكون المتكلمُ شاكًّا، بل قد يُبهمُ ذلك على السَّامع، وقد يكون المتكلمُ شاكًّا، وأما تحقيقه في "أم" فإنك إذا قلتَ: "أزيدٌ عندك أم عمرو" فأنت عالمٌ بأن أحدهما عنده، ولكنك لا تعلمُه بعينه)) (ابن الحاجب، ٢٠١٣، ١٩٨/٢) (Ibn Alhajib,2013,1/198)، يشير ابن الحاجب في هذا النَّص – بالمعنى التَّداولي- إلى احترام المتكلمين لمبدأ التعاون إذا ما التزموا الدَّلالة الحرفية لحروف العطف الثلاثة "أو" و "إمَّا" و "أم"، والتي يُراد بها العطفُ لإثبات أحد أمرين مذكورَيْن في الكلام، يكونُ المتكلمُ في حالة شكٍّ منهما، إلا أنَّه قد يعلمُ ما يريد إثباته، فيصوغ خطابه لا لأنَّه قاصدٌ الشكَّ؛ بل قاصدٌ الإبهامَ، كما في قول لبيد (العامري ، ١٩٩٣، ص٧٣) (Alamery,1993,p73):

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أنْ يعيشَ أبُوهُمَا وَمَا أنَا إلَّا مِنْ رَبِيْعَةَ أوْ مُضَرْ

فقد علم لبيدُ ((أنَّه من مضر وليس من ربيعة، وإنّما أراد من إحدى هاتين القبيلتين كأنَّه أبهم عليهما، يُعزِّي ابنتيه في نفسه بأنَّه من إحدى القبيلتين وقد فَنَوا ولا بُدَّ أن يصير إلى مصيرهم، وإنَّما خصَّ القبيلتين لعظمهما، ولو زاد في الإبهام لكان أعظمُ في التَّعزية)) (يعيش، ٢٠١٣، ١٨١/٨) (Yaesh,2013,8/181)، وهذا يعني أنَّ المتكلمَ خالف قاعدة جهة الخبر في مبدأ التعاون ، والتي تنصُّ على اجتناب المتكلمين الغموض والإبهام، فإن كان غير ذلك ؛ فإن وراء ذلك قصدٌ مضمرٌ، وبحسب الشّاهد الذي استشهدنا به فإنّ القصد المضمر هو تعظيمُ التّعزية، وبحسب ما قاله ابنُ الحاجب فإنّ كلَّ إبهامٍ يقصده المتكلمُ في إثبات أمرٍ ما بوساطة العطف يكونُ وراءه قصد مضمر، يُكشف عن طريق سياق التَّخاطب.

المحور الثالث: الأفعال الكلامية غير المباشرة:

تعود نظرية أفعال الكلام إلى "جون أوستين" الذي ألقى محاضراته بهذا الشأن في جامعة هارفرد عام ١٩٥٥م، وقد جمعت تلك المحاضرات في كتاب سمي بـ " كيف نفعل الأشياء بالكلمات"، ثم جاء تلميذه "جون سيرل" وغيره من البراغماتيين وقاموا بتطوير هذه النظرية في أثناء السبعينات والثمانينات.

تنظر النظرية إلى اللُّغة على أنَّها أداءُ أعمال مختلفة في آنٍ واحدٍ، فحينما يتحدث المتكلم فإنَّه في الواقع يخبر عن شيء، أو يصرّح بأمر، أو ينهى، أو يَعد، أو يشكر، أو يعتذر، أو يمدح، أو يذم، أو يتزوج، أو يعقد صفقة ما...إلخ، وتنظر أيضاً إلى عملية التَّخاطب على أنَّها مخاطبةٌ مرتبطةٌ بموقف تعبر عنه، فالطلب يُعبر عن رغبة في شيء ما، والمدح يعبر عن رضى، والشكر يعبر عن امتنان، والاعتذار يعبر عن ندم. ويقاس نجاح التَّخاطب – على وفق هذه النظرية – بمدى اكتشاف المتلقي للموقف المعبر عنه عن طريق فهم مقصد المتكلم، وقد لفتت هذه النظرية الانتباه إلى أنَّ اللُّغة ليست للإخبار ونقل الأفكار فقط، بل لها أيضاً وظيفة التَّأثير الاجتماعي في

الآخرين عبر ما يعرف بصيغ العقود أو الصيغ الإنشائية. ويميز عادة بين نوعين من هذه الصيغ: صيغ الأحكام وصيغ الإنجاز، ومن الأولى أحكام المحكّمين، والفتاوى، ونحوها، ومن الأخرى صيغ العقود كقول المطلق لزوجته "طلّقتك" أو "أنت طالق" وقول من أراد أن يتزوج "قبلت" عند عقد الزواج، وقول البائع "بعت" والمشتري "اشتريت" ولا تكون هذه الصيغ نافذة إلّا إذا صدرت من متكلم معين لمخاطب معين في زمن ومكان معينين(أوستين ، ٢٠٠٨، ص١٧-٢٢) (Austin,2008,p17-22)، وتُصنف أفعال الكلام إلى: مباشرة يُنجز فيها الفعل بنحو صريح وواضح غير مُلبسٍ، كالإعلانية والاستفهامية والأمرية، وإلى: غير مباشرة، تُعدُّ من الإشكاليات المركزية في تداولية أفعال الكلام، وجوهر هذه الإشكالية يتجسد بين القول والمقصد وطبقات المعنى المتعددة، بين معنى قضوي حرفي (مباشر)، وفعل ينجزه المتكلم في سياقٍ تخاطبي (آل صوينت ، ٢٠١٠، ص١٠١) (Alswaint,2010,p101).

ونحن ها هنا سنكشف عن علاقة القصدية بالإنجاز الكلامي غير المباشر، على وفق تحليلات ابن الحاجب النَّحوية فقد نبه صاحبُنا على ذلك حينما أشار إلى أنَّ المتكلمَ قد يكون في خطابه قاصداً معانٍ أخرى غير مباشرة، تتولدُ عن طريق المعنى الأول، فمن ذلك الاستفهام وخروجه إلى مقاصد أخرى مضمرة كالتعجب، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوْ نَهَارًا مَّاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [يونس ٥٠]؛ إذ يقول ابنُ الحاجب مملياً على الآية الكريمة: ((قيل: معنى (أرأيتم) التعجب، أي: ما أعجب أمركم إذ أتاكم العذاب، واستعمل أرأيت في هذا المعنى لملازمة الرؤية فيما يعظم وقعه حتى صار في المعنى كأنَّه ما أعجب...ويكون قوله: (ماذا يستعجل منه المجرمون) تقريراً لما ارتكبوه مما يؤدي إلى سوء منقلبهم الذي يعظم أمره حتى يتعجب منه؛ لأن العذاب الذي استعجلوه هو المفضي بهم إلى الحال الشنيعة التي لا مخلص لهم منها)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ١٧٥/١) (Ibn Alhajab,1989,1/175)، يبين ابن الحاجب في هذا النَّص أنّ الانجاز الكلامي ليس للاستفهام مقصود منه، وإنَّما عُبر عن ذلك بوساطة الاستفهام تحقيقاً لإنجاز كلامي غير مباشرٍ وهو التَّعجب، وهذا يعني أن ابن الحاجب يقاربُ تداولياً منظور سيرل الذي يرى أنَّ الانجاز غير المباشر معنى ثانٍ مقصودٍ يتولد بوساطة المعنى الأول غير منفصل عنه، كما كانت رؤية بعض الباحثين أمثال لايكوف (آل صوينت والساعدي ٢٠١٥، ص ١١٨) (Al swaint&Al-saedy,2015,p118)، ورؤية سيرل هي ما نؤيدها ونرجحها اعتماداً على تحليل ابن الحاجب الموافق لها.

ومن ذلك أيضاً خروج الاستفهام إلى قصد الإنكار، والتقرير، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [يونس:٣٢]، يقول ابن الحاجب: ((يجوز أن يرتفع "الضلال" على أنَّه بدل باعتبار معنى ماذا، لأنَّ المعنى النفي، لأنَّ الاستفهام على معنى الإنكار، كأنه قيل: ما شيءٌ بعد الحق إلا الضلال)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ١٩٨/١) (IbnAlhajab,1989,1/198)، ، أي إنَّ الإنكار هو المعنى المقصود من الخطاب، وهو ما جعل ابن الحاجب يُجَوِّز رفع "الضلال" باعتبار البدل، فالإنجاز الكلامي غير مباشر كأن الخطاب: أشيءٌ بعد الحق الضلال؟ أما الآخر وهو قصد التقرير فهو كما في قوله تعالى: ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ

مَا ٱلۡقَارِعَةُ ﴿٣﴾ ﴾ [القارعة١-٣]، يقول ابن الحاجب: ((ومجيء الجملة الاستفهامية في هذه المحال لتعظيم ذكر القضية وأنَّها من الإجمال بمكانٍ حتى استحقت السؤال عنها بالجملة الاستفهامية، وإلّا فلا استفهامَ على التَّحقيق، وإنَّما على أنَّ ذلك المسؤول عنه بهذه الجملة معلم)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ٢٢١/١) (IbnAlhajab,1989,1/221)، يُشير صاحبنا في هذا النَّص إلى أنَّ الاستفهامَ الحقيقي معنىً أول، معلومٌ عند السامع، وبوساطته يُمهَّد لمعنى تقريري آخر هو المقصود من الخطاب، وهذا المعنى هو تعظيمُ ذكر القضية المسؤول عنها، كالقارعة في الآية الكريمة، والإشارة إلى ذلك قد تحقق بوساطتها إنجازٌ كلامي غير مباشر، هو فعل التقرير.

وينجز المتكلمُ فعل الأمر عن طريق أسلوب الإخبار، وليس ثمَّة في الكلام شيء عن مطابقته الواقع أو لا، كقوله تعالى: ﴿ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَۖ ﴾ [الفتح: ١٦]، ففي توجيه هذه الآية القرآنية يقول ابن الحاجب مملياً:

((و"تقاتلونهم" فيه معنى الأمر، وإن كانت صيغته صيغة الخبر. ولا يستقيم أن يكون مجرداً عن معنى الأمر لأنه يؤدي إلى أن لا ينفك الوجود عن أحدهما لصدق الإخبار، ونحن نرى الوجود ينفكُ عنهما...وإذا ثبت أنَ "تُقاتِلونَهُمْ" في معنى الأمر، فـ"يسلمون": إما في معنى الأمر، فيتضحُ المعنى، ويكون المعنى: الواجبُ عليكم إما القتالُ وإما الإسلامُ منهم، وهذا واضح)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ١٠٩/١-١١٠) (IbnAlhajab,1989,1/109-110)، ، فالملاحظ في هذا النَّص أنَّ ابن الحاجب بحث عن القصدية في الآية الكريمة، وأشار إلى أنَّ فيها قصداً مضمراً هو إنجاز عمل الأمر؛ لأنَّ "تقاتلونهم" و "يسلمون" بحسب توجيه ابن الحاجب لا يطابقان الواقع من حيث التصديق والتكذيب، فالآية تدل على أمرٍ بالقتال أو أمرٍ بحصول الإسلام منهم، أما اذا لم يكن في "تقاتلون" و"يسلمون" إنجاز غير مباشر؛ فإن القصدية تخرج عن أداء الأمر إلى إخبار ووصف، ولأن شاهدنا آية قرآنية فإنَّ الإخبار يوصف بالصدق يقول ابن الحاجب مبيناً ذلك ((وإما أنْ يكون "يسلمون" ليس في معنى الأمر، فيكون المعنى: الإخبارُ بأنّ أحدَ الأمرين لا ينفكُ عنه الوجودُ، وهو إما وجوبُ القتال منكم، أو حصولُ الإسلام)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ١١٠/١) (Ibn Alhajab,1989,1/110)،.

المحور الرابع: الإعراب التَّداولي .

لم يكن اهتمامُ النَّحويين العرب القدماء بعلاقة المعنى في هامشٍ محضٍ على متن القواعد النَّحوية التي وضعوها؛ بل إنَّ ذلك كان ضرورةً اقتضاها وعيهم بأنَّ هذه العلاقة نشاطٌ يَؤولُ إلى آفاقٍ معرفيةٍ متشعبةٍ؛ فقد أوصى النَّحويون بأن يُراعى المعنى في الإعراب، فلا يُقَدَّرُ الإعرابُ إلّا بما يقتضيه المعنى؛ لأنَّ الإعراب إنَّما يقع لإيضاح المعنى، وبيان الاختلاف فيما بينها (آل صوينت ، ٢٠١٠، ص٤٣) (Al swaint, 2010,p43)، ومن هذه المؤشرات نلمسُ اهتماماً كبيراً من لدن ابن الحاجب بشأن القصدية في المسائل التي تحدث فيها عن الإعراب؛ إيذاناً منه بضرورة معرفتها لإيضاح المعنى وبيانه، كما في إملائه على قوله تعالى: ﴿ أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ ﴿٢١﴾ ﴾ [الجاثية: ٢١]، ففي هذه الآية يقول ابن الحاجب: ((ويجوز أن يكون "سواء" حالاً من "الذين آمنوا" ويكون المفعول الثاني كـ"الذين" وحده وما في حيزه، أي:

أحسبوا أن نجعلهم مماثلين للمؤمنين في حال كون المؤمنين مستويا محياهم ومماتهم، وهذا إذا كان المعنى على أنّ المؤمنين قُصد إلى أنهم مستوٍ محياهم ومماتهم، على معنى: أنَّهم لا يعذبون بعد الممات كما لا يعذبون في الحياة. فأما إذا قصد أنّ الكفار هم الذين استوى محياهم ومماتهم على معنى: أنهم لا ينعمون بجنة بعدها كما لم ينعموا بجنة في الحياة، فيكون الإعراب على غير ذلك، وهو أنَّ (سواء) يتعين لأن يكون حالاً من الضمير في (نجعلهم)؛ لأنَّ المراد أنَّ حالهم قد استوت في حال حياتهم وموتهم، فيصير المعنى: أحسبوا أن نجعلهم في حال كونهم استوى محياهم ومماتهم لأنَّهم ثابتون على هذه الحال مماثلين للذين آمنوا وعملوا الصالحات الذي هم في الآخرة في الجنة)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ١/١٧٣-١٧٤) (Ibn Alhajab,1989,1/173-174)، ،التفت ابن الحاجب في هذا النَّص إلى القصدية وجعلها الضابطَ الرئيسَ في معرفةِ المعنى، فنبَّه على أنَّ الإعرابَ هنا يكون بحسب القصد، فإذا جُعلت "سواء" حالاً من " الذين آمنوا" كان المعنى المقصود من الآية الكريمة معتمداً على وصف المؤمنين أنَّهم مستوٍ محياهم ومماتهم، أما إذا قيل: إن "سواء" حالاً من الضمير في "نجعلهم" ؛ فإن المعنى المراد معتمدٌ على وصف الكافرين أنَّهم هم الذين استوى محياهم ومماتهم، وهذه الالتفاتة من ابن الحاجب تدلُ على ربطه الإعراب بمستوى تداول الخطاب، لكشف المعنى المقصود على وفق ما تحمله مؤشرات الاستعمال اللُّغوي .

وهو ما أشار ابنُ الحاجب إلى ذلك في إملائه على قول الشاعر (سيبويه ،١،٢٠٠٦: ١١١) (Sebawayh,2006,1:111)،(المبرد،٢،٢٠١٠: ١١٣) (Almubarad,2010,2:113)

أخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَالُها وليس بوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أعْقَلَا [الطويل]

يقول: ((وأمَّا إعرابُ "أخا الحرب" فهو منصوب على المدح، و" لَبَّاسًا" بدل منه، بدل كل من كل، ولا يستقيم أن يكون "أعقلاً" حالاً؛ لأنَّه يؤدي إلى أن يكون الولوج المنفي مُقيَّداً لا منفياً على الإطلاق، فيضعُف المعنى المراد؛ لأنَّ الغرضَ نفيُ هذه الدَّنيَّة مطلقاً لا نفيها في حالٍ دون حالٍ، وأنت إذا قيَّدتها بـ "أعقلا" جعلته نفاها في حالٍ دون حالٍ)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ١/٣١٩) (Ibn Alhajab,1989,1/319)، ربط ابنُ الحاجب في هذا النَّص الإعراب َبالقصدية للكشفِ عن المعنى من حيث هو مُرادٌ أو غير مُرادٍ، أو ضعيفٌ أو غير ضعيفٍ، أما "أخا الحرب" فلأنَّ المتكلم قصد المدح، قطعَ الرفع إلى النَّصب لتحقيق هذا القصد، أما رفضُ إعراب "أعقلاً" حالاً فحكمٌ مبنيٌ على أساس أنَّ المعنى ضعيفٌ غير مستقيمٍ ؛ لأنَّه ليس هو المعنى المقصود؛ إذ المُراد نفي الصفة السلبية المذكورة في البيت بنحو مطلق، وذلك لا يتحقق منه شيءٌ إن قلنا إنَّ إعراب

" أعقلاً" حال.

المطلب الثاني :الإفادة، مقاربة في البحثين التَّداولي والنَّحوي:

يُنظَرُ إلى الإفادة في المنهج التَّداولي على أنَّها ما يجنيه المخاطَب من فائدةٍ تواصليةٍ يستثمرها من خِطاب المتكلم، فأساس وضع النَّظام اللُّغوي هي الإفادة، أي: تبليغ مقاصد المتكلم إلى المخاطَب (حيال ، ٢٠١٧، ص٢٤٣) (Hail,2017,p243)، ويمكن على أساس ذلك أن نعرفَ الإفادةَ بأنَّها ((حصول الفائدة، لدى المخاطَب من الخِطاب، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلبُ على الظن أن يكون مراد المتكلم وقصده، وهي الثمرة التي يجنيها المخاطَب من الخِطاب)) (صحراوي ، ٢٠٠٥، ص١٨٦)(Sahrawy,2005,p186) ، وقد

اهتم النَّحويون العرب القدماء في هذا المبدأ، ولا تحصل الإفادة في تصوراتهم إلا باستيفاء بعض الشَّروط التي يكون بها الكلامُ كلاماً، أي: خطاباً متكاملاً يحملُ رسالةً إبلاغيةً واضحةً، ومن أهم هذه الشَّروط التي تتحقق بها الإفادة شرطان هما: ثبوت معنى دلالي عام للجملة، وأن تكتمل النسبة الكلامية إليها فتحصل للمخاطَب فائدة من الخِطاب يكتفي بها، بأن تكون العبارة التي يستعملها المتكلم معينةً ودالةً، أما إذا انتفى أحد هذين الشرطين؛ فإنَّ الجملة تفقدُ أهم شرط في صحتها وهو حصول الإفادة لدى المخاطَب، فيفقد الكلام حينئذٍ دلالته ومقاصده (صحراوي ، ٢٠٠٥، ص١٨٧) (Sahrawy,2005,p187) .

وإذا ما تتبعنا الخطاب النَّحوي لابن الحاجب فإننا سنلحظ اهتمامه في أن يكون كلامُ المتكلم مبنيٌّ على أسسٍ أو أحكامٍ نحويةٍ تحقق لكلامه الإفادة التي تحافظ على تواصله مع المخاطَب، وإيصال مقاصده إليه، وسنؤكد ذلك في المحاور الآتية:

المحور الأول: الإفادة واستقامة المعنى :

تقدم أن ابن الحاجب يبحث دوماً عن استقامة المعنى، وكما شكلت القصدية محوراً رئيساً اعتمد عليه لبيان ذلك ، فإنَّ الإفادة تعدُّ الطرفَ المقابل للقصدية، والمحور الذي يتحقق بصورة كبيرة بفهم المخاطَب للكلام، وقد بين ابنُ الحاجب أثرَ الإفادة في تحقيق استقامة المعنى، ومن ثم استمرار التَّواصل اللُّغوي بين المتكلم والمخاطَب بصورةٍ ناجحةٍ، فمن ذلك قوله في شرح حدِّ الكلام: ((قوله: " والكلام المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى" يريد بالإسناد إسناداً له، إفادةٌ لا إخبار فقط، بدليل قولهم: "هل زيدٌ قائمٌ" فإن الإسناد موجود وليس بخبر)) (ابن الحاجب ، ٢٠١٣، ١٤/١) (IbnAlhajab,2013,1/14)، ،كما يقول ابن الحاجب أيضاً: ((لو اقتصر على قوله: من كلمتين لورد عليه بعلبك، ومعدي كرب، وقولهم: حصير ثوب زيد، وما أشبهها من الألفاظ المهملة، فإنَّ التَّركيب موجودٌ صورةٌ، ومع ذلك ليس بكلام، فلا بد من زيادة أُسندتْ إحداهما إلى الأخرى، ونعني بالإسناد إفادة المخاطَب ما ليس عنده في ظنِّ المتكلم)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ٣٨٣/١) (IbnAlhajab,1989,1/383)، ، يكشف هذا النَّص والذي قبله عن رؤية ابن الحاجب في الكلام؛ إذ يؤكد فيهما أنّ الكلامَ ليس مجردَ جملٍ تترابطُ فيما بينها، بل عدَّ الإفادة فيه المعيارَ الرئيس بأن يكون الكلامُ كلاماً مُعتبَراً ينقلُ مقاصد المتكلم إلى المخاطَب، فالإسنادُ كما يكشف القولان المذكوران ((مفهومٌ يستوعب كل المعاني التي يُبنى الكلامُ عليها من خبرٍ واستخبارٍ ونفي ونحوها)) (الدخيل ، ٢٠١٤، ص١١٥)(Aldhakheel,2014,p115) ، وهذه المعاني ؛ إنَّما يوصلها المتكلمُ إلى مخاطَبه، فيفسرها المخاطَب على الوجه الذي يمكنه من معرفة مقاصد المتكلم، فتحصل الإفادة عنده، ولهذا أشار ابن الحاجب إلى أنَّ الإسناد إفادة المخاطَب ما ليس عنده، وذلك حتَّى تتحقق استقامة المعنى في الخطاب اللُّغوي ، وهذه الأفكار التي بينها ابن الحاجب تحمل معها مؤشرات ذات أبعاد تداولية.

وقد أشار ابنُ الحاجب إلى ذلك في موضع آخر بقوله: ((إذا قلت: ضُرب الضربُ وأنت تعني ضرباً معهوداً لم يحتج ذلك إلى وصف ، وأما إذا قلت: ضُرب ضربٌ ،احتجت إلى أن تقول: حسنٌ أو قويٌّ أوما أشبهه ، والسرُّ

فيه أن قولك: ضُرب يفيد حصول الضرب ،فإذا ذكرت ضرباً مطلقاً لم تكن أتيت بأمرٍ زائدٍ على ما دلَّ عليه الفعلُ، فكأنَّك أسندتَ الشيء إلى نفسه من غير تعدد ، وإذا وصفته فقد ذكرت ما لا يدلَّ عليه الفعل، فحصلت فائدةُ الإسناد)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ٢٣٧/١) (Ibn Alhajab,1989,1/237)، ،فهذا النَّص امتدادٌ للفكرة الراسخة لدى ابن الحاجب بأنَّ الإسناد ليس مجردَ شكلٍ أو ألفاظٍ تجتمع فيما بينها ؛ بل إنَّه قاعدةٌ تجمع مكونات الجملة على أساس تحقيق الإفادة من الخطاب اللُّغوي ؛حتَّى يستقيم المعنى، ولهذا كان الوصفُ في قولنا: ضُربَ ضربٌ حسنٌ ضرورياً لإكمال النسبة بتحقيق الإفادة ؛لأنَّ الضربَ المقصود به مطلقٌ، فاستقام المعنى بذكر الوصف؛ إذ إنَّ إسناد الضرب إلى نفسه- أي من دون إتباعه بوصف- لا فائدةَ منه، أما إذا كان الضرب معهوداً كان العهدُ الذي بين المتكلم والمخاطَب كفيلاً باستقامة المعنى وتحقيق الإفادة في الكلام.

وقد علل ابن الحاجب عدم وقوع ظروف الزمان أخباراً عن الجثث ، مستعيناً بالإفادة واستقامة المعنى؛ إذ قال : ((إنَّما لم تقع ظروف الزمان أخباراً عن الجثث لعدم الفائدة فيه، لأنَّها لو أُوقعت خبراً لكان التقدير أنَّها حاصلةٌ وثابتةٌ فيه. وقد علم اشتراك الجثث كلها في ذلك المعنى على جهة، فلا معنى للإخبار بها عنها، بخلاف ظروف المكان فإنَّ كلَّ جزءٍ من الجثث مختصٌ بمكانٍ دون مكانٍ، فكان في الإخبار عنها بالمكان فائدةٌ لم تكن عند المخاطب، ولما كانت معاني المصادر كالجثث بالنسبة إلى المكان في الزمان والمكان، صح الإخبار عنها بالمكان والزمان جميعاً كقولك: القتال غداً، والقتال يوم الجمعة، والقتال أمامك، والقتال خلفك)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ٨٥٤/٢) (Ibn Alhajab,1989,2/854)، ، ففي هذا النَّص ينظر ابن الحاجب إلى استقامة المعنى من جهة حصول الإفادة بالنسبة إلى المخاطَب من عدمها، ولما لم تكن الإفادةُ حاصلة في الإخبار عن الجثث بوساطة ظروف الزمان لم يجز الإخبار حينئذ عن طريقها كقولك: زيدٌ يوم الجمعة ؛ إذ ليست حينئذ أي فائدة تؤدي إلى استقامة المعنى ،واستمرارية التَّواصل بين المتكلم والمخاطَب، أما في الإخبار عن الجثث بوساطة ظروف المكان فإنَّ فيها إفادةً يستقيم المعنى معها، ويستمر التَّواصل بين المتكلم والمخاطب على أتم وجه، كما مثل في قول المتكلم: (القتال يوم الجمعة) ونحو ذلك.

وقد شرح ابنُ الحاجب أسلوبي المدح والذم والتعجب بشرح اعتمد فيه على تحقق الإفادة باستقامة المعنى المنشود منهما، ففي المدح والذم يقول: ((المراد بأفعال المدح والذم عند النَّحويين أفعال وُضعت لإنشاء مدحٍ أو ذمٍ ،لا كل فعل قُصد به مدح أو ذم ، وإن صح إطلاق المدح والذم عليها، إلَّا أنَّ التَّبويب لما ذكرناه من الإنشاء ، ولذلك لم يكن شرُف وفخُم وعظُم وما أشبهها من أفعال المدح المرادة هنا؛ إذ لا إنشاء فيها))(ابن الحاجب ، ٢٠١٣، ٩٠/١) (IbnAlhajab,2013,1/90) ، أما في التَّعجب فيقول: ((التَّعجب الذي يعنيه النَّحويون هي الألفاظ التي تدل على إنشاء التَّعجب، لا ما يدلُّ على التَّعجب ،ألا ترى أنَّك لو قلتَ: "تعجبتُ من زيدٍ " وأشباهه لم يكن من باب التَّعجب الذي يبوب له النَّحويون)) (ابن الحاجب ، ٢٠١٣، ٩٩/١) (IbnAlhajab,2013,1/99)، يبين ابنُ الحاجب في هذين النَّصين أثر استقامة المعنى المراد من المدح والذم والتَّعجب ، فيشير إلى أنَّ الأسلوبَيْن إنشائيان يُنجز عن طريقهما عملُ مدحٍ أو ذمٍ أوتعجبٍ من أمرٍ نَدرَ حصوله ، واستقامة المعنى بإفادة المخاطَب هذا الأمر؛ إنَّما يكون بتمييز الكلام الإنشائي الإنجازي ، عن الكلام الخبري الوصفي، فإذا أردتَ التعجبَ وقلتَ : "أتعجبُ من كذا" أو "شَرُف فلانٌ" استقام المعنى بحصول إفادة إلى المخاطَب بأنَّ الكلام خبري يحتملُ صدقاً أو كذباً، وليس أنَّ الكلام

يدلُّ على التَّعجب نفسه أو المدح والذم نفسه، وأشيرُ هنا إلى أنَّه ربَّما يحصل التَّعجب في قولك: "أتعجبُ" ويحصل المدح في قولك: "عَظُمَ"، ويحصل الذمُّ في قولك: "بَخُلَ" إلَّا أنَّ استقامة المعنى بحصول إفادة التَّعجب أو المدح أو الذّم مرتبطةٌ بسياق التَّخاطب للوقوف عند قصدية المتكلم، فمتى ما فسَّر المخاطَبُ كلامَ المتكلم، علم أنَّه قاصدُ المدح أو الذم أو التَّعجب، فتحصل إفادة ذلك كله عنده، أما إذا استُعملت الصيغ الموضوعة للأسلوبين المذكورين فإنَّ المخاطَب يحصل على إفادة بحصول التَّعجب نفسه أو المدح والذم نفسه.

المحور الثاني: الحذف التَّداولي.

استند علماؤنا القدماء ــ رحمهم الله ــ في رصد ظاهرة الحذف في الكلام العربي إلى معطياتٍ نحويةٍ تقوم على آلية التقدير، أي: هي أقربُ إلى جانب الشَّكل واللفظ، وإلى معطياتٍ أخرى تقوم على مفاهيم تداولية، مثل كثرة الاستعمال، ومعرفة السامع، والإيجاز، والتَّرابط الدَّلالي (هنوش، ٢٠١٦، ص٢٢٣) (Hanoosh,2016,p223)، وهذه المفاهيم التي نصفها بالتَّداولية اعتمدها ابنُ الحاجب رابطاً بينها وبين مفهوم الإفادة، فمن ذلك قوله في الحذف الجائز ((أن تقوم قرينةٌ لفظيةٌ أو حاليةٌ على الحذف، فمن حذف المبتدأ إذا قامت عليه القرينةُ قول المستهلِّ: "الهلالُ واللهِ" وذلك عند ترائي الناس الهلالَ، وشبهه...وقوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يوسف: ١٨] يحتملُ الأمرين، يعني من حذف المبتدأ أو حذف الخبر... إلَّا أنَّ حذفَ المبتدأ أولى من أوجه: أحدها: أنَّ حذف المبتدأ أكثرُ، وحمل الشيء على الأكثر أولى من حمله على الأقل، ثانيها: أنَّ الكلام سيق للتمدح بحصول الصبر له، فجعلُ المبتدأ محذوفاً لا يُحصِّلُهُ؛ لأنه غيرُ مُخبرٍ بأنَّ الصبرَ الجميلَ أجملُ بمَن قام به، ولذلك يقول المتكلمُ: الصبرُ الجميلُ أجملُ، ولم يُرزَق منه شيءٌ)) (ابن الحاجب ، ٢٠١٣، ١/١٥٩-١٦٠) (Ibn Alhajab,2013,1/159-160)، يشير ابن الحاجب في هذا النَّص إلى جواز وقوع الحذف في الكلام مع قيام قرينة تدلُّ على المحذوف؛ لحصول الإفادة، كما في قول المستهل "الهلالُ واللهِ" عند ترائي النَّاس الهلالَ، فالمحذوف هو قوله" هذا" وقرينة الحذف هي حضور المخاطَبين في أثناء الموقف الخطابي، ورؤيتهم لمجريات الحدث الحاصل، وهذه القرينة ؛ إنَّما هي دليلٌ على حصول الإفادةِ في الكلام، وقد أشار ابن الحاجب إلى جواز حذف المبتدأ لكثرة الاستعمال في الكلام، وقد اعتمد على ذلك في تفسير المحذوف في قوله تعالى: " فَصَبْرٌ جَمِيْلٌ"، وهذا يجوز لحصول الإفادة الكلامية إلى المخاطَب، كما يجوز اعتبار حذف المبتدأ في قوله تعالى السابق؛ لتحقيق ترابطٍ دلالي بين المحذوف والمعنى، وذلك بإفادة المخاطَب معنًى جديداً لا يحصل من دون القول بحذف المبتدأ، وهذا المعنى هو مدح الصبر، والمتمسك به، وقد أشار ابن الحاجب إلى ذلك أيضاً في مسألة أُمليت عليه بدمشق في قوله تعالى : ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ [الأحقاف:١٥]،فقال:((هذا من باب قولهم: فلان يعطي ويمنع ،ويصل ويقطع ،مما استعمل فيه الفعل المتعدي محذوفاً مفعوله حذفاً غير مقصودٍ به مفعول مراد ،كأنَّه قيل: يفعل العطاء والمنع والصلة والقطع ، من غير قصدٍ إلى مفعولٍ مراد على نحو خصوص أو عموم. وهو أبلغ في المدح من القصد إلى مفعول، على طريقة خصوص أو عموم. وإذا قصد هذا المعنى لما فيه من المبالغة، ثم قصد المتكلم به ذكر خصوصية متعلقة أجراه مجري الأفعال غير المتعدية)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ١/٢٥١) (Ibn Alhajab,1989,1/251)، يشير ابن الحاجب في هذا النَّص إلى أنَّ حذف مفعول المتعدي – على نحو ما في الآية الكريمة – يعطي المخاطَب فائدة معنى جديد لا تتحقق من دون وقوع الحذف ، فقوله "وأصلح"

عطف على "أوزعني" و"لي "متعلقان بأصلح "وفي ذريتي" متعلقان بمحذوف، فعلم المخاطَبُ أنَّ المفعول المحذوف ليس مراداً به أنْ يعلمه ؛ وإنَّما المعنى المبالغة والإلحاح في طلب إصلاح الذّرية ، ومثل ذلك قولك: فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع ،حذف المتكلمُ المفعول ،وأجرى المتعدي مجرى اللازم ؛لأنَّه أراد إفادة المخاطَب معنى المبالغة في إنجاز أعمال العطاء والمنع والصلة والقطع ، وليس هناك أيُّ دلائلٍ على المبالغة لو قلنا: زيد يعطي المحتاج ،أو يصل أرحامه ، ونحو ذلك من معانٍ يقيدها المفعول به في حالها المذكور.

ويرتبط تحقيقُ الإفادة بعلم المخاطَب بالمحذوف ، وقد أشار ابن الحاجب إلى ذلك في إملائه على قوله تعالى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ ﴾ [الأعراف: ١٤٢]،إذ قال: ((يجوزُ أن يكون "أربعين" ظرفاً لأن تمام الميقات فيها ، ولذلك لو صرح بـ "في" فقيل: تم ميقات ربه في أربعين ليلة لكان مستقيما ، ويجوز أن يكون ظرفا على معنى: آخر أربعين ، فحذف المضاف للعلم به؛ إذ تمام مدة الشيء إنما تكون آخره)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ٢٣٠/١) (IbnAlhajab,1989,1/230)، فالملاحظ أنَّ ابن الحاجب رأى أن قوله " أربعين" يجوز أن يكونَ ظرفاً أقيم مقام المضاف المحذوف ، والذي قدره ابن الحاجب بـ "آخر" ؛ وإنَّما جاز حذفه لعلم المخاطَب به، أي: إنَّ ذلك الحذف لم يؤثر في المعنى؛ لحصول المخاطَب على الإفادة من الكلام ؛ فكان تعليله أن من البديهي أن يكون تمام مدة الشيء في آخره ، فلم تنعدم الإفادة حينئذ من جهة تفسير القولِ بالحذفِ في الآية القرآنية المذكورة في النَّص.

المحور الثالث: أمن اللبس .

إذا صيغ الكلام على نحو يخرق المعنى الطبيعي المراد بطريقة غير مقصودة فإن الإفادة في الكلام تنعدم حينئذ ؛ إذ اللبس يُعرف بأنه ((تعدد احتمالات المعنى دون مُرجِّح ؛ إذ لا يستطيع مَن يتلقى الكلام أن يقطعَ بأنَّ المقصود واحدٌ بعينه من هذه المعاني المحتملة ،ويُرجح تعدد احتمالات المعنى إلى عدم التَّوازي بين المعاني التي تسعى اللُّغة إلى التَّعبير عنها، والمباني التي تشتمل عليها اللُّغة لأداء هذا التعبير)) (حسان ، ٢٠٠٧،ص١٨٥) (Hassan,2007,p185)، فالمتكلم أمَّا مفضاء متعدد من المعاني، والوضع الطبيعي المعتاد أنَّ المتكلم أراد معنًى وقصداً محدداً منها ، فإذا انطمس ذلك المعنى، ضاعت الإفادة التي قُصِد أداءها إلى المخاطَب.

وقد التفت ابن الحاجب إلى ذلك فنبه على ضرورة أن يُزال اللبس من الكلام ، لإفادة المخاطَب ما ليس عنده بإبلاغه المعنى المراد الذي قصده المتكلم ، فمن ذلك قوله في إملاءٍ على مسألة: ((متى اجتمع حالان من ذاتين مشبهة إحداهما الأخرى أو مفضلة عليها باعتبار الحالين أو من ذات واحدة فضلت على نفسها باعتبار حاليها فالوجهُ تقديم حال ما قدم مولية لصاحبها ، كأنهم قصدوا إلى نفي الإلباس بإيلاء كل حال لمن هي له ؛ لأنهم لو أخروا فقالوا: زيد مثل عمرو جالساً قائماً لجاز أن تقدر الحالان للآخر، ولجاز أن يقدر ماهو للآخر للأول وعلى العكس فيؤدي إلى اللبس... وإذا قلت: زيد قائماً مثل عمرو جالساً فإنما غرضك تمثيل زيد في حال قيامه بعمرو في حال جلوسه، فكأنك قلت: زيد مماثل في حال قيامه بعمرو في حال جلوسه)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ٦٤٠/٢) (Ibn Alhajab,1989,2/640)، يشير ابن الحاجب في هذا النَّص إلى ضرورة تحقيق الإفادة في الكلام عن طريق إزالة اللبس منه ، فمن ذلك إذا اجتمع في الكلام حالان وجب تقديم الحال لما لها، وعدم تأخيرها عنه، فإذا تأخرت كما في المثال الذي ضربه: " زيدٌ مثل عمرو جالساً قائماً "، تنعدم الإفادة لعدم معرفة المخاطَب حال زيد وعمرو، أمّا إذا

قال المتكلم: "زيد قائماً مثل عمرو جالساً" علم المخاطَب وجه تشبيه حال زيد من عمرو، فتحصل حينئذ الإفادة ، ويكون التَّواصل اللُّغوي بين المتكلم ومخاطَبه ناجحاً.

ويرى ابنُ الحاجب ضرورةَ إعادةَ الاسم الظاهر بدلاً من الضمير في بعض الاستعمالات اللُّغوي ة؛ لدرء اللَّبس الذي يمكن أن يقع في الكلام ، كما في إملاءه على قوله تعالى: ﴿ وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴾ [المائدة : ٤٦]؛إذ قال: ((إنَّما أُعيد لفظ التّوراة لأمرين ،أحدهما: التَّعظيم المعروف في مثل قوله: إلى الله، إنَّا لله، وهو كثير، وقوله (العبادي، ١٩٦٥،ص٦٥) /(Alibady,1965,p65):

لا أرَى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ [الخفيف]

والثاني: رفع اللَّبس لأنَّه قد تقدَّم ما يجوز أن يعود الضمير إليه غير التوراة من الآثار والهدى والنور. فكان لفظُ التوراة أدفع للَّبس)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ٢٨٦/١) (IbnAlhajab,1989,1/286)، ، يكشف هذا النَّص عن أن الاستعمال اللُّغوي تحكمه سياقات التَّخاطب ،فالوجه الثاني الذي أشار إليه ابنُ الحاجب سبباً لإعادة لفظ التوراة تنبه فيه على براعة التَّعبير القرآني في صون خطابه من اللَّبس وتحقيق الإفادة المطلوبة؛ إذ لما ذكرت الآيةُ القرآنيةُ التوراةَ الأولى مع الإنجيل والنور والهدى، جاز أن يحتمل الضميرُ كلاً منها فيما لو قال: "لما بين يديه منها"ـ ولذلك تتجرد صفة الضمير من رفع الالتباس إلى وصفه سبباً لوقوعه حين ذكره في مثل السياق الذي ذكرناه قبل قليل.

وقد وضع ابنُ الحاجب في مسألة إسناد المفعولَيْن المُتغايرَيْن إلى أيّهما شئنا شرطاً لتحصيل الإفادة وهو أمن اللَّبس، كما في قوله على المسألة المذكورة: ((وشرطه أن لا يقع لبسٌ، فلو قلتَ: "أعطَيْتُ العبدَ الجاريةَ" لم تُقمْ مقام الفاعل إلّا الأول؛ لأنّك لو أقمتَ كلَّ واحدٍ منهما لوقع اللَّبسُ، فلا تعرفُ الآخذَ من المأخوذِ، وكذلك لو لم تُبن للمفعول به، وقلتَ: "أعَطَيْتُ العبدَ الجاريةَ" لكان تقديمُ الآخذِ مُعتبَراً خوف اللَّبس، وكذلك إذا قلتَ: " أعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً" فإنَّه لا يجوز تقديمُ المفعول الثاني على الأول إلّا عند انتفاء اللَّبس، فلو قلتَ: " أعلمتُ عمراً زيداً قائماً" وزيدٌ هو المُعْلَمُ لم يجُزْ؛ لئلا يُلبس))(ابن الحاجب، ٢٠١٣، ٥٤/٢-٥٥) (IbnAlhajab,2013,2/54-55)، ،فهذا النَّص يعني أنَّ إفادة المخاطَب بمقاصد المتكلم في مسألة إسناد المفعولَيْن المتُغايرَيْن بتقديم أحدهما على الآخر يرتبط في استعمال الخطاب اللُّغوي على نحوٍ يُحذر معه من وقوع اللَّبس، وإلّا فإنَّ الإفادةَ المرادة ستضيع على المخاطَب، ويصبح التَّواصل اللُّغوي قاصراً ومشوشاً وغير واضحٍ؛ فإذا أردتَ بناء قولك: "أعْطَيتُ العبدَ الجاريةَ" إلى المبني للمجهول لم تُقِمْ مقام الفاعل إلّا العبد، فتقول: أُعطي العبدُ الجاريةَ، فإذا قدمتَ الجاريةَ وأنت تريد العبدَ وقع اللَّبسُ في الكلام؛ إذ إنَّ كلاً من العبد والجاريةَ يصحُ أن يكون آخذاً ويصحُ أن يكون مأخوذاً، أما لو أردتَ بناء قولك: "أعْطَيْتُ العبدَ درهماً" إلى المبني المجهول جاز لك أن تقول: "أُعطيَ العبدُ درهماً، وأعُطي درهمٌ العبدَ "، بتقديم أيّهما شئتَ على الآخر؛ لانتفاء اللَّبس؛ إذ الدّرهم لا يصح أن يكون آخذاً، بل هو مأخوذٌ والعبدُ آخذٌ، وكذلك إذا لم تبن الكلامَ إلى المبني للمجهول كما في قولك: " أعلمتُ عمراً زيداً قائماً" وجب الالتزامُ بالترتيب ؛حتَّى يعلم المخاطَب ويفيد من خطابك أنَّك أردتَ من زيدٍ

مُعلمَاً بـه، فلـو قـدمتَ عمـراً علـى إرادة أن يكـون زيـد هـو المُعلـمُ بـه، فسـيقع اللَّبس فـي الكـلام وتضـيع الإفـادة المرجوة.

المحور الرابع: الافتراض المسبق.

ويُعرّف بأنَّه: ((معلومةٌ أوزعمٌ أو اعتقادٌ متضمن في القولة، على نحو يوحي بأنَّه معهودٌ ومُسلَّمٌ به بين المتكلم والمخاطَب)) (علي،٢٠١٦، ص١٤٥) (Ali,2016,p145)، كما في المثال المشهور: أغلقا لنافذة؛ إذ يفترض ذلك وجود نافذة مفتوحة سلفاً، وهناك سببٌ ما يدعو إلى إغلاقها، وكذلك في مثال آخر قول شخص لآخر: " كيف حال زوجتك وأولادك "؟ إذ يفترض ذلك أن العلاقة بين هذين الشخصين تسمح بطرح مثل هكذا أسئلة (نحلة ، ٢٠١١، ص٢٧) (Nahla,2011,p27) ويميز الافتراض المسبق عن سائر أنواع الدَّلالة أنَّه المعنى الوحيد الذي يبقى بعد نفي الجملة كما في قولنا مثلاً: " لم يخرج خالد من الغرفة" أي: إنَّ هذا القول سيبقي معه الافتراض المسبق وهو أنَّه سبق له أن دخل فيها.

ويـربط الافتـراض المسـبق بالسَّوق بوصـفه مسـلكاً مـن مسـالك الخطـاب اللُّغـوي أنَّ القضـية المُعبَّـر عنهـا فـي الافتراض قد تتحول في كثيرٍ من الأحوال نتيجة عملية التبئير المرتبطة ارتباطاً مباشراً بمسلك السّوق إلى قضيةٍ مندرجة ضمن البنية الدَّلالية إذا ما أرادها المتكلمُ أن تكون كذلك حتى تُقدَّمَ للمخاطَب على أنَّها مسلمةٌ مع أنَّها قضيةٌ إضـافيةٌ يُـراد تمريرهـا تمريـراً خفيـاً؛ لأجـل أن لا تبـدو كأنَّهـا البـؤرةُ الأساسـية المسـوق لهـا كـلام الكـلام (علـي ، ٢٠١٦،ص١٤٦-١٤٨)(Ali,2016,p146-148) .

ويعني هذا أنَّ القضية المعبر عنها في الافتراض المسبق ترتبط بها الإفادةُ التي يُراد إيصالها إلى المخاطَب، ومثل هذا القول نجد له صدى وأبعاداً في التَّحليلات النَّحوية لابن الحاجب كما في إملائه على قوله تعالى : قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ مِثۡلَ قَوۡلِهِمۡۚ فَٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ١١٣﴾ [البقـــــــرة: ١١٣]؛إذ يقول: ((ويجوز أن يكون قوله: "كذلك" ،تقريراً لما يذكره من الأشياء التي يقصد المتكلم تصديقها ،كقولك وقد قيل لك: سمع زيد منك كذا وكذا على صفة كذا وكذا، فتقول: سمع مني كذلك، وكقولك وقد ذُكرتْ أشياءٌ: الأمرُ كذلك، وليس ثم في الحقيقة مُشبَّهٌ ومُشبَّهٌ به، وإنَّما تقريرهُ أنَّه لما ذكر تلك الأشياء المتقدمة ، وصارت متصورة في الذهن لمن فهمها قال المُصدِّق لها: هي كذلك ،أو الأمر كذلك ،مشبهاً للقضية المذكورة بما يتصوره السامع في ذهنه؛ إذ معنى الصدق في الحقيقة كون الخبر على وفق ما فُهم، فصحَّ التشبيه بهذا الاعتبار)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ١٧٧/١) (IbnAlhajab,1989,1/177)، فبناء على هذا النَّص النَّحوي نرى أنَّ الافتراض المسبق يرتبط بالمتكلم في مرتبة أولى وذلك عندما ينشئ الخطاب لإبلاغ مقاصده إلى المخاطب على اعتبار أنَّ المخاطَبَ له معرفة سلفاً ببعض المعلومات الخاصة لذلك الخطاب، ولكن في مرتبة أخرى لابد أن نعطي المتلقي الدور الأهم بوصفه مستقبلَ الخطابِ ومنتجهَ في الوقت نفسه من جهة تفسير الخِطاب وحصول الإفادة في الكلام، ولهذا قال ابن الحاجب إنّ قوله تعالى "كذلك" تقريرٌ لقولـه تعـالى السـابق للآيـة المـذكورة ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ لَيۡسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ

ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ وَهُمۡ يَتۡلُونَ ٱلۡكِتَٰبَۗ ﴾ [البقرة: ١١٣]،إذ تحققت الإفادة ؛بناءً على أنَّ المخاطَب وُضعت في ذهنه وتصوراته كميةُ المعلومات الأولى التي أخبرت عنها الآية قبل قوله كذلك، فحقق الافتراضُ المسبق الإفادةَ المطلوبة للخطاب الذي ساقتها لآية الكريمة.

ويحمل تحليل ابن الحاجب في حد الاستثناء المنقطع بعداً تداولياً يتمثل في الافتراض المسبق؛ إذ يفضل الحد الذي وضعه في الكافية ((والمنقطعُ المذكور بعدها غير مخرج)) (ابن الحاجب ، ٢٠١٠، ص٨) (IbnAlhajab,2010,p8)، يقول: ((وهذا أولى من حد النّحويين الذين يقولون في حد المنقطع:" إنّه ماكان من غير الجنس"،فإنّه باطلٌ بقولنا: جاء القوم إلّا زيداً لقوم معهودين بينك وبين مخاطبك ليس فيه مزيد، فهذا استثناء من الجنس ومع ذلك فهو منقطع)) (ابن الحاجب ، ١٩٨٩، ٥٥٥/٢) (IbnAlhajab,1989,2/555)، يرى ابنُ الحاجب في هذا النَّص أن قولنا: " جاء القوم إلّا زيداً" قولٌ تُخاطِبُ به المخاطَب بناءً على التّصورات الذّهنية والمعلومات والافتراضات المشتركة بين المتكلم والمخاطَب، وهذا إنَّما حقق للكلام إفادةً، وإن كان الاستثناء منقطعاً وهو أيضاً استثناء من الجنس، ولهذا انتقد ابنُ الحاجب حدود النَّحويين للاستثناء المنقطع، وفضَّل الحدَّ الذي وضعه، ونلاحظ هنا أنَّ التعليل الذي استند إليه قائمٌ على أساس المعنى، وعلاقة المتكلم والمخاطَب، وسياق التَّخاطب الجاري بينهما، وهو بلا ريب يدلُّ على أنَّه الحدُّ الأفضل لمراعاته مسألة الاستعمال اللُّغوي .

وفي مسألة غلبة بعض الأسماء الشائعة على أحد المُسمَّيْن به يقول ابنُ الحاجب: ((وقوله "الأسماء الشائعة" يريد به الأسماء التي تصلح أن تُوضَع على آحادٍ متعددة باعتبار معناها، ولا يعني به أنَّها تكون نكرة ؛لأنّ الأسماء المضافة إلى المعارف مشروط في استعمالها أن تكون لمعهود بين المتكلم والمخاطَب باعتبار تلك النسبة ، كما يُشترط في المُعرَّف بالألف واللام أن يكون كذلك، فابنُ عمر قبل غلبته كان صالحاً للإطلاق على كلِّ واحدٍ، من أولاد عمر، بشرط أن يكون معهوداً بين المتكلم والمخاطَب، فيمن يُطلقه عليه معنى بالنسبة إليه يتخصَّصُ بقصده كما في قولك الرجل والغلام، إمَّا باعتبار الوجود أو باعتبار الذهن، كما تقدم في نحو " أكلتُ الخبزَ وشربتُ الماء "، فإذا غلب أحدهم صار علماً عليه)) (ابن الحاجب ، ٢٠١٣، ٥٥/١) (IbnAlhajab,2013,1/55)، فالافتراضات المسبقة باعتبارها ذات طبيعة لسانية تتعلق بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب الذي يتمّ بين المرسل والمرسل إليه في العملية التَّواصلية ولهذا فإنّ النَّص السابق يُوسم بالبعد التَّداولي بحصول الافتراض المسبق من جهة أنَّ الأسماءَ الشائعة تغلب على مسمياتها بشرط وجود افتراض بين المتكلم والمخاطَب على ذلك الاسم الشائع، كما مَثَّل بابن عمر؛ إذ المقصود به عبد الله بن عمر بن الخطاب، ومثل ذلك المُعرَّف بالألف واللام كما يشير النَّص السَّابق، والمقصود بذلك تعريف العهد، كما في قولك: "جاءني الرَّجلُ" تُخاطِبُ مَنْ بينك وبينه عهدٌ في رجل تشير إليه، ولولا ذلك لم تقلْ جاءني الرَّجل، بل ستقول: "جاءني رجلٌ" (يعيش ، ٢٠١٣، ٣٦/٩) (Yaesh,2013,9/36)، أي: إن سياق التَّخاطب يدلُّ على وجود افتراض مسبق ومعلومات مشتركة بين المتكلم والمخاطَب؛ إذ هما في حديث قائمٍ بينهما عن رجلٍ لهما عهدٌ به، وقد جرى ذكر ذلك الحديث في وقت مضى؛ ونذكر هنا أنَّ ذلك يجوز لحصول الإفادة في الكلام.

نتائج البحث:

١- تُعدُّ ثنائية القصدية والإفادة ضابطاً استعمله ابن الحاجب أو لنقل: النَّحويون القدماء في تقعيد الأحكام النَّحوية قبل أن تكون مبحثاً مهماً في الدرس التَّداولي، ما يدلَّ على رقي النَّحو العربي وأصالته.

٢- يظهر لنا أن ابن الحاجب يدرك أو يميز بين النَّحو بوصفه أحكاماً لغويةً تقوم على حدود الشَّكل، وبين النَّحو بوصفه أحكاماً تقوم على الاستعمال اللُّغوي ، وتخضع معه إلى السَّياقات المصاحِبة لحدث التَّخاطب بين المتكلمين.

٣- نرى أنَّ جانب المعنى في التَّحليلات النَّحوية لابن الحاجب يرتكز على ثنائيتي القصدية والإفادة، بوصف المتكلمَ طرفاً رئيساً في الأول، والمخاطَب طرفاً رئيساً في الثاني، وتوحي تحليلاته النَّحوية إلى أنَّ أيَّ خللٍ في القاعدة النَّحوية من جهة القصدية، يتبعها خللٌ آخر من جهة الإفادة.

٤- تحمل تحليلات ابن الحاجب النَّحوية بعداً تداولياً يتمثل في المفاهيم التي من صُلب التَّداولية وهي الاستلزام الحواري والأفعال الكلامية والافتراض المسبق، وقد اعتمدنا في تفسيرها لدى صاحبنا على ثنائية القصدية والإفادة، ما يدل على أنَّ هذه الثنائية يمكن عدها الأساس في تفسير أو تحليل أيِّ خطابٍ لغوي – تداولي.

٥- تُوسم الظواهر النَّحوية كالإعراب التَّداولي وأمن اللَّبس والحذف عند ابن الحاجب بالبُعد التَّداولي، وقد تبين أنَّ القصدية والإفادة هي المفتاح في تحليلها وتفسيرها تداولياً.

References

Abdul rahman, Dr. Taha, (2006) :Tonque , Balance or Mind Increas : ,2ed edition ,Arabic ,Marroc.

Al- amery (dead 41) ,Abu aqeellabeed bin AbiRabe'a, (1993) : Divan of labed , interpreted by Altoosy (dead 672 H) .investigated by Dr. Hanna NasirAlhety ,1st edition ,Arabic Book House ,Beirut .

Aldhakheel, Dr .Muath,(2014): The Position of Speech Meaning in Arabic Syntx Theorem , Circulation Approximation ,1st edition ,Alqaseem art Club of saudia.

Aldinanwy, Dr. Hayder Jassim, (2016): Intention andits influence in Conduction Syntax until the end of 4the century of Hijra,1st Edition , D i j I a Library ,Baghdad.

Ali, Dr .Mohammed Mohammed Younis, (2016) , Analysing The Speech and paas the Meaning: Towards Building the Theory of courses and Objectives : ,1st edition ,Kinooz almarefa House , Amman .

Alibady ,Uday bin zaid,(1965) : Divan Uday bin zaid : investigated by Mohammed Jabbar Almoaibed ,Aljamhouria for publishing and Printing ,Baghdad.

Alkareem,Dr. Abdullah Jad, (2014):Circulation in Syntax Studies ,1st edition ,Adab Library ,Cairo.

Alkhalifa,Dr.Hisham Abdullah,(2013): Dialogue Cues Theory : Between Modern Linguistics and Linguistic Research in Arabic Islamic Heritage , ,1st edition ,Nashroon Lebanon Library ,Beirut.

Almubarad (285H),Abu Alabas Mohammed Bin Yazeed,(2010): Almuqtadahb , investigated by Mohammed AbdulkhaliqUdhaima (dead 1984),World of Books ,Beirut.

Alshehry,: Abdulhady bin Dhafer, (2004) : Stratigies of Speech Circular Linguistic Approximation,1st edition .United New book House , Lybia .

Alswaint,Dr. Muaid, (2010): QuranicSpeech in Circulation Dimension : ,1st edition , HadharatLibrary,Beirut.

Alswaint,Dr. Muaid,Al-saedy,Dr. Arif, (2015), Consistencyof Linguistic Knowledg Collection of Works for the memory of ScolarMehdyAlmekhzoomyt (dead 1994). 1st edition ,Adand House and Library ,Baghdad .

Austin (1960dead),John,(2008): Theory of General Speech Verbs ,Translated by Abdul QadirQeniny Africa of East House , Marooc.

Dalal,Washan, (2010) : Intention from Mind Philosophy to Linguistic Philosophy (research) ,College of Arts , Human and Social Sciences ,Aljeria ,6th issues.

Eko,Amberto,(2014), Interpretation between Semantics and Dissociation , translated by Saeed Bin qarad ,2ed edition , Arabic Cultur Center ,Maroo .

Hail, Dr. Ahmed Hussien,(2017): Circulation Dimensions in AlmaqasidAlshafia Book by Alshatiby (dead 790H) :, First Edition ,Nibor Printing house ,lraq .

Hanoosh,Dr. AbduLjaleel,(2016), Linguistics Foundation of Arabic Rhetori ,Reading in Roots :,1st edition , KinoozAlmarefa House , Amman.

Hassan(dead 2011),Dr. Tammam, (2007) : LinguistcInterpretations :, 1st edition ,World of Books ,Cairo .

IbnAlhajib (dead 646) ,Abu Amro Othman Bin Omar, (1989) Amaly of IbnAlhajee : investigate by Dr. FikherSalihSulimanqadara , Aljeel House , Beirut.

IbnAlhajib,Abu Amro Othman Bin Omar,(2010): Alkafia fiElm Alnahoo : Investigated by SalihAbduladheemAlshaer .1st edition ,Adab Library ,Cairo .

IbnAlhajib,Abu Amro Othman Bin Omar,(2013), Alidhah Fi SharhAlmufasal, Investigated by Dr. Mohammed Ibrahim Abdullah ,3ed edition ,Saadeldeen House , Damascus .

Moshler,Jack,Rebol,An, (2010) :EncyclopeadiaDictionary of Circulation , ,Translated by several professors ,Dr.lzedeen ,Sintra House , Tunis .

Nahla,Dr. Mahmood Ahmed ,(2011) : New Horizons in Contemporary Linguistic Research :, 1st edition , Adab Library , Cairo.

sahrawy,Dr. Massood,(2005): Circulation of Arab Scholars for The Phenomena of Speech Acts in Arabic Linguistic Heritage : .1st edition .Talia House , Beirut.

sebawayh (Dead 180H),AbuBisherAmro bin Othman,(2006):Alkitab: investigated by AbdulsalamHaroon ,3ed edition ,KhanjyLiberary ,Cairo.

Yaesh (643H),Abu Albaqa' Yaesh Ali,(2013), SarehAlmofasal , Investigated by Dr. Ibrahem Mohammed Abdulla ,1st edition ,SaadAldeen House ,Damascus.

Yol,George,(2010) , Circulation: translated by Dr .Qusay Al-ataby ,1st edition Arabic House for sciences ,Beirut .

المصادر:

ابن الحاجب ، أبو عمرو عثمان بن عمر،(٢٠١٠م)، الكافية في علم النحو، تحقيق د. صالح عبد العظيم الشاعر، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة.

ابن الحاجب ،أبو عمرو عثمان بن عمر،(٢٠١٣م) ، الإيضاح في شرح المفصل ،تحقيق: د. محمد إبراهيم عبد الله، الطبعة الثالثة ، دار سعد الدين، دمشق.

ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) ، أبو عمرو عثمان بن عمر،(١٩٨٩م) ،أمالي ابن الحاجب ، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، (د.ط)، دار الجيل، بيروت.

آل صوينت ، د.مؤيد ، الساعدي ، د.عارف ،(٢٠١٥م) ، انسجام المعرفة اللُّغوية، مجموعة أعمال مُهداة إلى روح العلامة مهدي المخزومي (ت١٩٩٤م)، الطبعة الأولى، دار ومكتبة عدنان، بغداد.

آل صوينت، د. مؤيد ،(٢٠١٠م)،الخطاب القرآني دراسة في البعد التداولي ، الطبعة الأولى، مكتبة الحضارات ، بيروت.

أوستين (ت١٩٦٠م)، جون(٢٠٠٨م) ،نظرية أفعال الكلام العامة، ترجمة: عبد القادر قنيني، (د.ط)،دار إفريقيا الشرق، المغرب.

إيكو ، أمبرتو ، (٢٠١٤م) ،التأويل بين السيميائيات والتفكيكية: ، ترجمة :سعيد بنكراد، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، المغرب.

حسان(ت٢٠١١م)، د. تمام ، ٢٠٠٧م، اجتهادات لغوية، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة.

حيال ، د. أحمد حسين ،(٢٠١٧م) ، الأبعاد التداولية في كتاب المقاصد الشافية للشاطبي (ت٧٩٠هـ) ، الطبعة الأولى، دار نيبور، العراق.

الخليفة ، د. هشام عبد الله ،(٢٠١٣م)، نظرية التلويح الحواري: بين علم اللغة الحديث والمباحث اللُّغوي ة في التراث العربي الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

الدخيل ، د. معاذ ،(٢٠١٤م)، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية مقاربة تداولية، الطبعة الأولى، نادي القصيم الأدبي، السعودية.

دلال، وشن ،(٢٠١٠م)، القصدية من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة (بحث)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد السادس.

الدنيناوي ، د. حيدر جاسم ،(٢٠١٦م)، القصدية وأثرها في توجيه الأحكام النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، الطبعة الأولى، مكتبة دجلة، بغداد.

سيبويه (ت١٨٠هـ)، أبو بشر عمرو بن عثمان ،(٢٠٠٦م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الشهري ، د. عبد الهادي بن ظافر(٢٠٠٤م)، استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ليبيا.

صحراوي ، د. مسعود،(٢٠٠٥م) ، التداولية عند العلماء العرب لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، الطبعة الأولى ،دار الطليعة ، بيروت.

العامري (ت٤١هـ) ، أبو عقيل لبيد بن أبي ربيعة ،(١٩٩٣م) ، ديوان لبيد: ،شرح الطوسي (ت٦٧٢هـ)،تحقيق: د. حنا نصر الحتى، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت.

العبادي ، عدي بن زيد،(١٩٦٥ م) ، ، ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق: محمد جبار المعيبد، (د.ط)، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد.

عبد الرحمن ، د. طه،(٢٠٠٦م)، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الطبعة الثانية، المركز الثقافي العربي، المغرب.

علي ، د. محمد محمد يونس، (٢٠١٦م) ، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى : نحو بناء نظرية المسالك والغايات، الطبعة الأولى ، دار كنوز المعرفة ،عمَّان.

الكريم ، د. عبد الله جاد،(٢٠١٤م) ، التداولية في الدراسات النحوية، الطبعة الأولى ،مكتبة الآداب، القاهرة.

المبرد (ت٢٨٥هـ) أبو العباس محمد بن يزيد ،(٢٠١٠م)، المُقتضب ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة (ت١٩٨٤م)، (د .ط)،عالم الكتب، بيروت.

موشلر، جاك ، ريبول، آن ، (٢٠١٠م) ،القاموس الموسوعي للتداولية، ترجمة عدد من الأساتذة بإشراف د. عز الدين المجدوب، (د.ط)،دار سيناترا، تونس.

نحلة ، د. محمود أحمد،(٢٠١١م)، آفاق جديدة في البحث اللُّغوي المعاصر ، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب ،القاهرة.

هنوش ، د. عبدالجليل،(٢٠١٦م)، التأسيس اللُّغوي للبلاغة العربية، قراءة في الجذور ، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة ، عمَّان.

يعيش(٦٤٣هـ)، أبو البقاء يعيش بن علي ،(٢٠١٣م)، شرح المفصل، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، الطبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق.

يول ، جورج، (٢٠١٠م) ، التداولية، ترجمة: د. قصي العتابي ،الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.